

تحرك عاجل

مدافع عن حقوق الإنسان يُحتجز في قضية جديدة

في 2 يناير/كانون الثاني 2021، مثل إبراهيم عز الدين، أمام نيابة أمن الدولة العليا، للتحقيق معه في قضية جديدة برقم 1018 لعام 2020، بتهمة "الانتماء لجماعة إرهابية" والتي لا تستند إلى أي أساس. وكانت محكمة جنابات القاهرة قد أمرت في 27 ديسمبر/كانون الأول 2020، بإخلاء سبيله في قضية أخرى، بعد حبسه الاحتياطي تعسفيًا لمدة 13 شهرًا، وإحالته في اليوم التالي إلى قسم شرطة سمنود، بالمحافظة التي يُقيم بها، تمهيدًا للإفراج عنه.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيرك الخاص أو استخدم نموذج الرسالة أدناه.

النائب العام حمادة الصاوي

مكتب النائب العام

مدينة الرحاب، القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2577 4716

تويتر: @EgyptJustice

السيد المستشار

تحية طيبة وبعد ...

مثل إبراهيم عز الدين، باحث حقوق الإنسان المُحتجز تعسفيًا منذ يونيو/حزيران 2019، أمام نيابة أمن الدولة العليا في 2 يناير/كانون الثاني 2021، بعد خمسة أيام فقط من أمر محكمة جنابات القاهرة بالإفراج عنه، ووضعه تحت المراقبة في القضية رقم 488 لعام 2019. ويجري التحقيق معه الآن في قضية جديدة برقم 1018 لعام 2020، بتهمة مماثلة "بالانتماء لجماعة إرهابية"، والتي لا تستند إلى أي

أساس. واتسمت الإجراءات المُتَّخَذَة بحق إبراهيم بالجور، فلم يُمنَح الحق في الطعن بصورة فعّالة على قانونية احتجازه أو الحق في إعداد الدفاع الكافي. وكان محامو إبراهيم حاضرين، إلا أنه لم يُسمح لهم بالاطلاع على ملفات القضية، بما في ذلك تقرير أعدّه جهاز الأمن الوطني، أحد قطاعات الشرطة، واستُخدم كدليل إدانته الوحيد. وأمرت نيابة أمن الدولة بحبسه لمدة 15 يومًا على ذمة القضية الجديدة. ونُقِل بعد ذلك إلى سجن ليमान طرة.

وكان إبراهيم قد أُحيل إلى قسم شرطة سمنود، بالمحافظة التي يُقيم بها، بعد أن أمرت محكمة جنابات القاهرة بإخلاء سبيله، ووضعه تحت المراقبة في 27 ديسمبر/كانون الأول 2020، وعادةً ما يأتي ذلك الإجراء قبل الإفراج عن الأشخاص. وظلَّ إبراهيم مُحْتَجَجًا في انتظار موافقة جهاز الأمن الوطني على الإفراج عنه، لكنه اقتيد إلى نيابة أمن الدولة لاستجوابه بدلاً من ذلك.

ووفقًا لمصادر مُطلَّعة، يعاني إبراهيم من التهاب في فقراته القطنية (أسفل ظهره)، وأنواع مزمنة من الحساسية، وعدوى فطرية بلسانه، بسبب ظروف الاحتجاز المزرية. وقال أخصائيو طبيون، على دراية بحالته، إن التعذيب الذي تعرَّض له خلال اختفائه قسرًا لمدة 167 يومًا بين 11 يونيو/حزيران و26 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، إلى جانب حرمان سلطات "سجن تحقيق طرة" له من الرعاية الطبية الكافية، ربما تسببت في إصابته بالاكْتئاب، فقد حاول إبراهيم الانتحار مرتين في 2020. وتعتبر منظمة العفو الدولية إبراهيم عز الدين سجين رأي، اعتُقِل لمجرد عمله السلمي في مجال حقوق الإنسان.

لذا، نحثكم على أن تُفرجوا عن إبراهيم عز الدين فوراً ودون أي قيدٍ أو شرط، إذ أن اعتقاله لا يرجع سوى إلى عمله السلمي في مجال حقوق الإنسان. وريثما يُفرج عنه، ندعوكم إلى أن تعملوا على إتاحة الرعاية الصحية المناسبة له، بما في ذلك خدمات الطب النفسي إذا اقتضت الضرورة. ونحثكم أيضًا على أن تُجروا تحقيقًا بشأن اختفائه القسري، وكذلك بشأن التعذيب الذي تعرَّض له، وأن تقدموا المشتبه بمسؤوليتهم عن ذلك إلى ساحة القضاء، في إطار محاكمات عادلة، دون اللجوء لعقوبة الإعدام.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

معلومات إضافية

إبراهيم باحثٌ بـ "المفوضية المصرية للحقوق والحريات"، حيثُ ينصبُّ عمله على مجال حقوق الفرد في السكن. وكان قد اعتقله أفراد من قوات الأمن بملابس مدنية، في ليلة 11 يونيو/حزيران 2019، بشارعٍ قريب من منزله في القاهرة، وتعرَّض للاختفاء القسري على أيدي السلطات، فأخفت أي معلومات عن مصيره ومكان وجوده لمدة 167 يومًا، ونفت لذويه ومحاميه أنها تحتجزه. ومثَّل إبراهيم أمام نيابة أمن الدولة العليا في 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2019. ووفقًا لما ذكره محاموه، بدا على جسده الضعف، وفقد الكثير من وزنه. وأخبر وكيل النيابة أنه تعرَّض للتعذيب في أثناء احتجازه بمعزل عن العالم الخارجي لانتزاع معلومات عن صلته بـ "المفوضية المصرية للحقوق والحريات" وعملها. وعلاوة على ذلك، تقدم بشكوى حول احتجازه في أوضاع لاإنسانية ومهينة ببعض المواقع التابعة لأجهزة الأمن.

ودأبت نيابة أمن الدولة العليا، في الأشهر الأخيرة، على تجاهل القرارات الصادرة عن المحاكم أو النيابة العامة بالإفراج عن المحتجزين قيد الحبس الاحتياطي المطوَّل على نحو متزايد، بإصدار أوامر جديدة بحبسهم على ذمة التحقيق في تهم مماثلة وفي إطار قضايا منفصلة، ما يتيح فعليًا احتجازهم لفترات غير محددة دون اتهامهم أو محاكمتهم. واستُخدمت هذه الممارسة، والتي يُشار إليها عادةً بـ "التدوير"، بحق عدة ناشطين ومدافعين عن حقوق الإنسان، تضمَّنوا ماهينور المصري، وسلافة مجدي، وإسراء عبد الفتاح، وعلاء عبد الفتاح، ومحمد الباقر.

وفي أبريل/نيسان 2020، اقتيد إبراهيم إلى مستشفى السجن، لكن السلطات رفضت إطلاع أسرته على ملفه الطبي، ما حال دون إمكانية استشارتهم لطبيب خاص، ليصف جرعات الأدوية المناسبة له. ولم يكن المستشفى مزودًا بأجهزة الأشعة السينية اللازمة لتشخيص آلام ظهره. وإضافة إلى هذا، جعلته الحالة الصحية المتدهورة عرضةً لخطرٍ أكبر بالإصابة بفيروسات مثل فيروس كوفيد-19، وفقًا لقائمة منظمة الصحة العالمية بالفئات الأكثر عرضةً للإصابة بفيروس كوفيد-19، لا سيما أنه يُعاني من حساسية مزمنة تتسبب له بصعوبات في التنفس.

وكان إبراهيم خامس شخص منتسب للـ"مفوضية المصرية للحقوق والحريات" يُعتقل منذ 2016. وجاء اعتقاله بعد القبض على المحامي العمالي هيثم محمدين، الذي يعمل مع المفوضية، في 13 مايو/أيار

2019، على خلفية تهمة ملفقة بـ "مشاركة جماعة إرهابية". واعتقلت قوات الأمن المصرية، في مايو/أيار 2018، أمل فتحي، مدافعة حقوق الإنسان وزوجة محمد لطفي، المدير التنفيذي لـ "مفوضية المصرية" والباحث السابق لدى منظمة العفو الدولية، بعدما بثت مقطع فيديو انتقدت فيه تقاعس السلطات المصرية عن التصدي لظاهرة التحرش الجنسي المتفشية. وأُفرج عنها بشروط، في ديسمبر/كانون الأول 2018، ووضعت تحت الإقامة الجبرية حتى 14 مارس/آذار 2020، حينما أوقفت نيابة أمن الدولة العليا عمل جميع الإجراءات الاحترازية التي فُرضت عليها. واعتقلت قوات الأمن، في 2016، مدير برنامج الأقليات بالمفوضية مينا ثابت، ورئيس مجلس إدارتها أحمد عبد الله، قبل الإفراج عنهما دون توجيه أي تهمة لهما.

ولم يتمكن إبراهيم عز الدين من مناقشة رسالة الماجستير، كما كان مقرراً في ديسمبر/كانون الأول 2019 نظراً لاعتقاله. وحصل محاموه على تصريح لتوفير الكتب له داخل السجن، إلا أن سلطات السجن لم تسمح له بكتابة رسالته. وسُمح لإبراهيم بزيارة واحدة شهرياً لمدة 10 دقائق. وكان يتلقى أيضاً أغراضاً تضمّنَت الأغذية والأدوية مرة واحدة أسبوعياً.

وجاء اعتقال إبراهيم في خِصَم أزمة حقوق الإنسان بمصر، التي اشتملت على حملة قمعية ضد جمعيات المجتمع المدني المستقلة، واعتقال مئات الأشخاص بسبب عملهم في مجال حقوق الإنسان، أو ممارسة حقوقهم في حرية التعبير أو التجمع السلمي. وكان العديد من المعتقلين قد تعرّض للاختطاف والاختفاء القسري، قبل توجيه تهمة لهم متعلقة بـ "الإرهاب" لا تستند إلى أدلة، واحتجازهم على ذمة المحاكمة لأشهرٍ بل لأعوامٍ دون أن يُحالوا إلى المحاكمة قط. (انظر:

[/https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/1399/2019/ar](https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/1399/2019/ar))

ودأبت منظمة العفو الدولية على توثيق استخدام قوات الأمن المصرية للاختفاء القسري كأداة ضد النشطاء السياسيين والمحتجين في مصر، ومن بينهم طلاب وأطفال. (انظر:

[/https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/4368/2016/ar](https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/4368/2016/ar)). وقد اعتُقل المئات

من ضحايا الاختفاء القسري تعسفاً واحتُجزوا بمعزل عن العالم الخارجي، دون أن يُتاح لهم الاتصال بمحاميتهم أو أسرهم، وخارج نطاق الإشراف القضائي. وتُعد "المفوضية المصرية للحقوق والحريات" إحدى المنظمات غير الحكومية المصرية الرئيسية التي تعمل على نحو مكثف في قضية الاختفاء القسري.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنجليزية

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 5 مارس/آذار 2021

يمكن استخدام لغة بلدك

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: إبراهيم عز الدين (صيغ المذكر)

رابط التحرك العاجل السابق:

<https://www.amnesty.org/en/documents/mde12/3309/2020/en/>